

**قرار**  
**أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات**  
**القرار التالي بين:**

**المدعية:** شركة  
في شخص ممثلا القانوني المعين مقره

**من جهة**

**المدعى عليها:** شركة  
في شخص ممثلا القانوني الكائن مقره بعمارة

**من جهة أخرى**

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف  
للاتصالات بتاريخ 13 جوان 2012 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع40دد، والتي  
ضمنتها تظلمها من تعمد الشركة المطلوبة الإضرار بالمصالح التجارية والمالية للشركة الوطنية  
للاتصالات من خلال تسويق عرض تجاري للهاتف القار "Smart Voice" بواسطة شبكتها للهاتف  
الجوال اعتمادا على ما يسمى بجهاز « GSM Gateway » المعد بوحدة هاتفية متكاملة مع بطاقة  
ذات معالج مصفرة "SIM carte" طالبة اتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون والمتمثلة تحديدا في  
التدخل الفوري والعاجل بصفة أصلية لسحب العرض التجاري وكل الوسائط الإشهارية ذات  
العلاقة بصفة نهائية ومنع تسويق أجهزة "GSM Gateway" موضوع المؤاخذة وبصفة احتياطية إعادة

تأطير وتنظيم استغلال هذا النوع من الأجهزة بصفة تراعى فيها مصالحها ومصالح قطاع الاتصالات عامة.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد01-د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد46-د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عد01-د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وخاصة الفصول 38 مكرر و63 و65 جديد و67 جديد و68 جديد و74 جديد منه.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وبعد الإطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات عد668-د بتاريخ 14 جوان 2012 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة عد669-د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 14 جوان 2012 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول عريضة الدعوى.

وبعد الإطلاع على المقرر الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 14 جوان 2012 الذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبي مقراً للنزاع.

وبعد الإطلاع على جواب شركة على عريضة الدعوى ضمن مراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 19 جويلية 2012.

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 17 سبتمبر 2012 والمحال على طريف النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الإطلاع على جواب شركة على تقرير ختم الأبحاث الوارد على الهيئة بتاريخ 22 أكتوبر 2012.

وبعد الإطلاع على رد على تقرير ختم الأبحاث والوارد على الهيئة بتاريخ 16 جانفي 2013.

وبعد نشر القضية بعدة جلسات تحضيرية، عينت القضية لجلسة يوم 17 جانفي 2013 وفيها حضرت السيدة في حق المدعية وتمسكت بما جاء بملاحظاتها الكتابية المظروفة بالملف. وحضرت الأستاذة نيابة عن الأستاذ محامي المدعى عليها "وتمسكت بطلباته وما جاء بملاحظاته حول تقرير ختم الأبحاث.

## إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

### من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممّن له الصفة و المصلحة مستوفية جميع شروطها الشكلية و تعين قبولها من هذه الناحية.

### من حيث الأصل:

حيث تفيد مظروفات الملف أن شركة  
تقدمت بشكاية إلى الهيئة الوطنية  
للاتصالات ضمنيتها تظلمها من تعمد المدعى عليها استغلال شبكتها للهاتف الجوال لتسويق عرض  
تجاري للهاتف القار تحت الاسم التجاري "Smart Voice" يخول حرفائها المهنيين التمتع بجملة من  
الامتيازات أهمها التخفيض في فاتورة الهاتف القار وذلك اعتمادا على تقنية Gateway/Simbox  
مؤكدة مخالفة هذا العرض، من جهة، للقوانين والمعايير المنظمة لاستغلال الشبكات العمومية  
للاتصالات لعدم تطابق الأجهزة الطرفية والبنية التحتية المعتمدة في توفيره مع المتطلبات الفنية لخدمة  
الهاتف القار ومشددة، من جهة أخرى، على تعمد خصيمتها الإضرار بمصالحها المالية من خلال توظيف  
هذا العرض لجذب حرفائها وسعيها إلى تلميع صورتها على حساب السمعة التجارية لـ  
معتبرة أن استعمال جهاز GSM Gateway عمل غير مشروع ومناف للقوانين والتراتيب المنظمة  
لاستغلال الشبكات العمومية للهاتف الجوال ويشكل عاملا من عوامل التحيل والغش وإضرار  
بمصالح المشغلين وسوق الاتصالات ككل. وانتهت المدعية إلى طلب تدخل الهيئة للإذن باتخاذ التدابير  
التي يقتضيها القانون والمتمثلة تحديدا في التدخل الفوري والعاجل بصفة أصلية لسحب العرض التجاري  
موضوع النزاع وكل الوسائط الإشهارية ذات العلاقة بصفة نهائية ومنع تسويق أجهزة GSM Gateway  
موضوع المؤاخذة وبصفة احتياطية إعادة تأطير وتنظيم استغلال هذا النوع من الأجهزة بصفة تراعى  
فيها مصالحها وقطاع الاتصالات عامة.

وحيث قدّمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من الوثيقة الإشهارية للعرض المتظلم منه  
تضمنت وصفا لخصائصه التجارية والتعريفية .

وحيث أجابت الشركة المطلوبة بواسطة محاميها الأستاذ  
على عريضة الدعوى  
بتقريرها الوارد على الهيئة بتاريخ 19 جويلية 2012 بمقولة ان الدعوى تفتقد لكل أساس قانوني لأنها  
قامت من ناحية على خلط واضح في المفاهيم باعتبار أن المدعية تعمدت رفع دعواها ضد  
بصفتها مشغل لشبكة الهاتف الجوال فحسب متغافلة عن صفتها كمشغل لشبكة الهاتف القار  
وتجاهلت من جهة أخرى حصول العرض المتظلم منه على موافقة الهيئة كعرض يندرج ضمن خدمات  
الهاتف القار التي تسديها المدعى عليها لحرفائها .

وحيث نازع محامي<sup>1</sup> فيما ذهبت إليه المدعية بخصوص عدم مشروعية توفير خدمات الهاتف القار عبر شبكة الهاتف الجوال معتبرا أنه سبق للهيئة أن بتت في هذا الموضوع وصادقت على العرض موضوع النزاع ومكنت منوبته من تسويق عروض قارة عبر شبكة الهاتف الجوال. كما قدح في صحة الاستنتاج الذي بنت عليه دعواها والمتمثل في ان العرض يعد شبيها بتقنية SIM Box نافيا استعمال هذه التقنية وتمسكا بان العرض محل النزاع يمثل عرضا منافسا للعروض القارة التي تسوقها المدعية وانتهى إلى طلب الحكم برفض الدعوى لعدم وجاهتها .

وحيث اعتبر المقرر أن موضوع النزاع ينحصر حول مبدأ جواز اعتماد التقنية المستعملة GSM Gateway ضمن عرض "Smart Voice" ومدى تطابقها مع البنية التحتية لـ<sup>2</sup> من ناحية ومدى تأثيرها على قواعد المنافسة النزيهة من ناحية أخرى.

وحيث استخلص المقرر أن التصور التقني الذي تعتمده المدعى عليها بعرض "Smart Voice" مرتبط أساسا بطبيعة الاختيار التقني الذي تتوخاه هذه الأخيرة في توفير خدمة الهاتف القار، كما أن التقنية المعتمدة تقوم بنفس وظيفة جهاز "الفلاي بوكس" وبالتالي فربط التقنية المذكورة بمركزية الخطوط الهاتفية للمؤسسة سيؤدي إلى تمرير المكالمات وفق نفس التصور أي بمعنى أن تتخذ نفس اتجاه المكالمات العادية الصادرة عن جهاز "الفلاي بوكس" وانتهى إلى اعتبار أن العرض التجاري موضوع النزاع هو عرض مشروع وان الجهاز الطرقي المستعمل متطابق مع البنية التحتية إضافة إلى تطابق التعريفات مع قواعد المنافسة النزيهة واقترح تأسيسا على ذلك الحكم بعدم سماع الدعوى في حق<sup>3</sup>

وحيث أحيل تقرير ختم الأبحاث على طرقي النزاع للإدلاء بملحوظاتهما عملا بأحكام الفصل 68 مكرر من مجلة الاتصالات.

وحيث نازعت<sup>4</sup> في ما ذهب إليه المقرر في تقريره ضمن مراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 22 أكتوبر 2012 مؤكدة أن آثار استعمال أجهزة "Simbox" و"GSM Gateway" هي أخطر من تسويق العرض ذاته طالما وأن استغلال هذه التقنية من قبل المؤسسات لتمير مكالماتها الهاتفية القارة يؤدي بصفة مباشرة إلى مقاطعة أو بالأحرى استبدال شبكة الهاتف القار لـ<sup>5</sup> بشبكة الهاتف الجوال للشركة المطلوبة وللانقاع بتعريفات تفضلية رغم أهمية تكاليف تمرير المكالمات الهاتفية عبر شبكة الهاتف القار الأمر الذي ينجر عنه إضرار بالمصالح المالية للعارضة لحساب شركة<sup>6</sup> وانتهت العارضة إلى طلب عدم الأخذ بمقترح المقرر القاضي بعدم سماع الدعوى في حق شركة<sup>7</sup> والإذن بإعادة الأبحاث والاستقراءات وذلك بالتعاون مع مصالح التفقدية العامة للوزارة المشرفة على قطاع الاتصالات قصد التثبت من مدى مشروعية استعمال مثل هذه الأجهزة .

وحيث أيّدت المدعى عليها ضمن مراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 16 جانفي 2013 مقترحات المقرر طالبة الحكم بعدم سماع الدعوى.

وحيث يستفاد من أوراق الملف أن مرد الخلاف في قضية الحال يتعلق بالعرض التجاري Smart Voice الذي قامت "أورنج تونس" بترويجه لفائدة حرفائها بواسطة شبكتها للهاتف الجوال.

وحيث تبين أن العارضة أسست دعواها على القرار المبدئي الذي اتخذته الهيئة بتاريخ 14 أفريل 2005 في القضية عدد 6 التي سبق لها أن رفعتها ضد ناسبة إليها محاولة استقطاب حرفائها في الهاتف القار بتحويل مكالماتهم الدولية عبر شبكتها للهاتف الجوال باستعمال نظام PABX.

وحيث وخلافا لما ذهب إليه المدعية، فإن نزاع الحال يختلف تمام الاختلاف عن النزاع الذي دفع الهيئة إلى اتخاذ القرار المبدئي آنف الذكر باعتبار أن الشركة المطلوبة اعتمدت في توفير العرض المتظلم منه، بإقرار من العارضة نفسها، جهاز الربط المعروف بـ « GSM Gateway » ولم تستعمل جهاز PABX كما هو الحال بالنسبة للقضية عدد 6، زد على ذلك فإن العارضة توافلت عن معطى هام وجوهري وهو أن تمتلك إجازة لتوفير الهاتف القار في حين أن "تونيديانا" لم يكن لها إبان قيام ضدها بالقضية المذكورة صفة مشغل شبكة عمومية للهاتف الثابت، وتعين تضرعا على ما سبق شرحه عدم الالتفات لهذا السند.

وحيث أن البت في هذا النزاع يقتضي أولا الحسم في مسألة مبدئية وجوهريّة تتعلق بالنظر في مدى إمكانية توفير خدمات الهاتف القار باعتماد شبكة الهاتف الجوال وتعين لذلك وضع الإشكال المطروح في إطاره العام حتى يتسنى الإمام بمختلف الجوانب الواقعية والقانونية التي تطرحها هذه القضية:

#### الإطار العام:

حيث و في إطار استكمال تحرير قطاع الاتصالات، اتخذت الدولة التونسية في أواخر سنة 2008 قرارا استراتيجيا يقضي بـ:

- وضع حد لاحتكار المشغل التاريخي لخدمة الهاتف القار وفتح هذه الخدمة للمنافسة الحرة بهدف تحسينها وتطويرها وإدخال حركية على هذه السوق بما يدعم أداءها ويساهم في النهوض بها.
- تنشيط سوق الهاتف الجوال وتطويرها من خلال منح إجازة لإقامة وتشغيل شبكة عمومية للهاتف الجوال من الجيلين الثاني والثالث.

وحيث وبناء على هذا القرار، صدر الأمر عدد 611 لسنة 2008 المؤرخ في 4 مارس 2008 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 283 لسنة 2009 المؤرخ في 2 فيفري 2009 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد إجازة شاملة لاستغلال وإقامة شبكة عمومية للاتصالات لتوفير خدمات الاتصالات للهاتف القار والجوال من الجيل الثاني والثالث والذي أعلنته الدولة تأسيسا على أحكامه بتاريخ 4 ديسمبر 2008 عن طلب عروض لإسناد الإجازة المذكورة.

وحيث تم الإعلان ، بتاريخ 29 جوان 2009 ، عن نتائج طلب العروض الذي فازت على إثره شركة حاليا و سابقا بهذه الاجازة وأبرمت مع الدولة التونسية بتاريخ 13 جويلية 2009 إتفاقية تخول لها توفير خدمات الهاتف القار والجوال تم بموجبها وبموجب كراسات الشروط الملحقة بها ضبط الشروط العامة و الخاصة لإقامة واستغلال الشبكات الاتصالية لتوفير الخدمات موضوع الإجازة.

وحيث منح الفصل 4 من هذه الاتفاقية شركة حق تركيز وتشغيل شبكة عمومية للاتصالات بما في ذلك شبكات نفاذ سلكية أو راديوية لتوفير خدمات الهاتف القار والهاتف الجوال من الجيلين الثاني والثالث **وفقا للشروط التي ضبطتها بنود هذه الاتفاقية وكراس الشروط الملحق بها .**

وحيث عرف الفصل 2.12 من هذه الاتفاقية خدمات الهاتف القار بأنها الخدمات التي يتم تقديمها انطلاقا من نقطة نفاذ ثابتة « point d'accès fixe » باعتماد التكنولوجيات السلكية « Technologies filaires » أو باعتماد التكنولوجيات الراديوية « Technologies Radio ». وتتضمن هذه الخدمات على سبيل الذكر، لا الحصر، الخدمات التالية:

- **الخدمات الهاتفية القارة الوطنية والدولية بما في ذلك خدمات الهاتف عبر بروتوكول الانترنت**
- خدمات النفاذ إلى الانترنت
- خدمات تراسل المعطيات
- «....»

وحيث نصّ الفصل 4.2 من كراس الشروط الضابط لشروط توفير خدمة الهاتف القار أن لصاحب الإجازة الخيار بين أمرين إثنين :

1. إما أن يقيم شبكته الخاصة ويضع البنية التحتية المناسبة لتلك الشبكة ويمكنه للغرض إقامة **وصلات ربط سلكية أو راديوية** بحسب توفر الترددات اللازمّة، كما يمكنه إقامة البنية التحتية الخاصة به باعتماد الاستعمال المشترك للبنية التحتية أو التوقيع المشترك حسب الشروط المنصوص عليها بمجلة الاتصالات، كما يمكنه إقامة بنيته التحتية بمقتضى الإتفاقيات لاستغلال او استعمال البنية التحتية للشبكات الخاصة المستقلّة.
2. وإما أن يتولى كراء وصلات ربط أو بنية تحتية من مشغلي الشبكات العمومية الآخرين ويمكنه الإنتفاع بخدمات تفكيك الحلقة المحلية، سواء كان ذلك بصفة كلية أو جزئية حتى يتسنى له النفاذ إلى الحلقات المحلية السلكية للشبكات العمومية للاتصالات الموجودة وفق ما تتيحه التشرييع والقوانين المعمول بها.

وحيث يستنتج مما تقدم أن أحكام اتفاقية الإجازة الممنوحة لـ وكراس الشروط المرفق بها والمتعلق بخدمة الهاتف القار لم تضع أي قيود ذات طبيعة تكنولوجية على صاحب الإجازة

لتوفير خدمة الهاتف القار ولم تشترط عليه اعتماد تكنولوجيا بعينها لتقديم تلك الخدمة بل مكنته من الخيار بين إقامة وصلات ربط سلكية أو راديوية لإقامة شبكته للهاتف القار .

وحيث أسّست أحكام الاتفاقية على مبدأ هام وهو مبدأ الحياد التكنولوجي الذي تم إقراره صراحة صلب الفقرة الأولى من البند ع13دد من كراس الشروط المشار إليه أعلاه والذي أعطت بموجبه لشركة أورنج بوصفها صاحبة الإجازة كامل الحرية لإقامة واستغلال جميع أنواع البنيات التحتية والتكنولوجيات المتاحة والتي تختار اعتمادها لتوفير خدمة الهاتف القار شرط أن تتوفر فيها المعايير والمواصفات المطلوبة المعمول بها داخليا ودوليا وشرط توفر الترددات الضرورية بالنسبة للتكنولوجيا الراديوية.

«Le titulaire peut déployer toutes infrastructures répondant aux normes tunisiennes et internationales en vigueur, dans les conditions prévues par la convention de licence. Il peut commercialiser tout service de télécommunications fixes. Le titulaire est libre de choisir, pour l'installation de son réseau, toute technologie de télécommunications de son choix, sous réserve de la disponibilité des fréquences nécessaires pour les technologies radioélectriques »

وحيث يستخلص من كل ما سبق بسطه أن الدولة التونسية تبنت عند منحها لـ إجازة شاملة نفس التوجه المعمول به دوليا والقائم على الحياد التكنولوجي متجاوزة بذلك المفهوم التقليدي لخدمات الاتصالات القارة الذي ارتبط لعقود بالتكنولوجيا السلكية وأتاحت لهذا المشغل صراحة إمكانية توفير خدمة الهاتف القار باعتماد شبكة الهاتف الجوال شرط التقيد بضوابط وقواعد توفير تلك الخدمة طبقا لما نصت عليها مقتضيات الاتفاقية وكراس الشروط آنفي الذكر.

وحيث يتضح بالرجوع إلى نزاع الحال أن الشركة المطلوبة لم تخالف من حيث المبدأ مقتضيات التشريع الجاري به العمل والنصوص المنظمة لقطاع الاتصالات ولتوفير خدمات الهاتف القار عندما اعتمدت شبكتها الخاصة للهاتف الرقمي الجوال لتوفير عرض Smart Voice كعرض خاص ينتمي إلى صنف خدمات الهاتف القار التي تسديها لحرفائها .

وحيث ولئن أتاح كراس الشروط المتعلق بإقامة واستغلال شبكة الهاتف القار لـ إمكانية اعتماد تكنولوجيا راديوية لتوفير خدمات الهاتف الثابت، إلا أن هذا المشغل ملزم عند تبنيه لهذا الخيار بضرورة احترام جملة من الضوابط والمعايير التي يحافظ بموجبها على الخصائص التقنية للهاتف القار والتي تضمن عدم المساس بمكونات الشبكات الاتصالية الأخرى و يمكن حصر هذه الشروط في المستويات التالية :

#### ○ على مستوى موارد الترقيم:

حيث ضبط المخطط الوطني للترقيم والعنونة المصادق عليه بموجب قرار وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤرخ في 2 ديسمبر 2009 والمنقح بالقرار المؤرخ في 24 جويلية 2012 هيكلية مجموعة الأرقام التي تمكن من تعريف النقاط النهائية القارة أو المتنقلة للشبكات.

وحيث أوكل الفصل 63 من مجلة الاتصالات للهيئة الوطنية للاتصالات مهمة التصرف في هذا المخطط.

وحيث أسندت الهيئة للمشغل بناءً على طلبه، مجموعة من الموارد الترقية المندرجة تحت المجال "3" بهدف سدّ احتياجاته الخاصة بتوفير خدمة الهاتف القار.

وحيث ألزم الفصل 18 من المخطط المذكور مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات باحترام شروط استعمال الموارد الترقية طبقاً لقرارات الإسناد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات.

وحيث يستخلص مما سبق أنه يتعين على اعتماد المجالات الترقية التي تتناسب مع نوعية الخدمات الاتصالية التي تسديها لحرفائها ولا سيما تلك التي تتدرج ضمن خدمات الهاتف القار وذلك بصرف النظر عن التكنولوجيا التي تستعملها لتوفيرها.

#### ○ على مستوى التموقع الجغرافي :

حيث عرف الفصل 2.12 من اتفاقية الاجازة الممنوحة لخدمات الهاتف القار بأنها الخدمات التي يتم تقديمها انطلاقاً من نقطة نفاذ ثابتة « point d'accès fixe » باعتماد التكنولوجيات السلكية « Technologies filaires » أو باعتماد التكنولوجيات الراديوية « Technologies Radio ».

وحيث ضبط هذا التعريف معيار أساساً وجوهرياً لتمييز خدمة الهاتف القار عن بقية الخدمات الاتصالية الأخرى والمرتبطة بالتموقع الجغرافي للمشاركين الذي يفترض وجودهم في نقاط ثابتة وعنوانين محددة بشكل لا يتسنى للمشاركين إجراء مكالمات باستعمال الهاتف القار إلا عند تواجدهم في تلك النقاط .

وحيث يستشف مما سبق أنه وخلافاً لخدمة الهاتف الجوال التي تتيح لمستعملها إمكانية التنقل والتحرك في اتجاه نقاط جغرافية مختلفة ومتباعدة فإن خدمة الهاتف القار تفترض ارتباطها بمكان معين ومحدد لا يمكن الابتعاد عنه أو تغييره .

وحيث وتأسيساً على ما سبق فإنه يتعين على التقيد بالشروط الوارد في التعريف المشار إليها أعلاه وربط خدمة Smart Voice وجوبا بنقاط جغرافية ثابتة ومحددة.

#### ○ عدم المساس بمكونات شبكات الاتصالات التابعة للمنافسين:

حيث أتاحت إتفاقية الإجازة الشاملة لشركة الخيار بين أن يقيم شبكته الخاصة ويضع البنية التحتية المناسبة لتلك الشبكة أو أن يقيم البنية التحتية الخاصة به باعتماد الاستعمال المشترك للبنية التحتية أو التموقع المشترك حسب الشروط المنصوص عليها بمجلة

الاتصالات، كما يمكنه إقامة بنيته التحتية بمقتضى الإتفاقات لاستغلال او استعمال البنية التحتية للشبكات الخاصة المستقلة.

وحيث يستفاد مما سبق أنه يمكن لـ توفير خدماتها بواسطة بنية تحتية أقامتها بنفسها وترجع لها بالملكية أو بواسطة بنية تحتية تستغلها وتتصرف فيها بموجب اتفاقيات مع غيرها من المشغلين.

وحيث وبصرف النظر عن الخيار الذي تتبناه لإقامة شبكتها فإن أساس شرعية توفير خدماتها يتوقف على شرعية التصرف في البنية التحتية التي تستعملها والتي تستمدتها إما من حق ملكيتها لتلك البنية أو من الحقوق التي تترتب لها بناء عن الاتفاقات التي أبرمتها مع المشغلين لاستغلال مكونات وأجزاء الشبكات التابعة لهم .

وحيث واستنادا إلى هذا المبدأ فإن شركة Smart voice بالاقتران على مكونات وموارد الشبكة الاتصالية التي لها حق التصرف فيها دون سواها و عدم المساس بالأجهزة والأجزاء التابعة للشبكات الاتصالية للمشغلين المنافسين مهما كان نوع تلك الأجهزة ومهما كانت وظيفتها .

وحيث يتحصص من كل ما سبق الاماع بذكره ، أن لم تقم، بترويجها لعرض الهاتف القار smart voice اعتمادا على شبكتها للهاتف الجوال بعمل غير مشروع ومناف للقوانين والتراتب المنظمة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات طالما تقيدت بالشروط والمعايير المنظمة لتوفير خدمة الهاتف القار و التزمت بعدم المساس بمكونات الشبكات الاتصالية للمشغلين المنافسين .

لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه، قرّرت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي :

1. عدم سماع الدعوى في خصوص طلب سحب العرض التجاري Smart Voice
2. إلزام القار طبقا لما جاء بكراس الشروط. عند تسويقها لهذا العرض بضرورة احترام شروط توفير خدمة الهاتف
3. إلزام بالتقيد عند تسويقها لعرض Smart Voice بقواعد وخصائص خدمة الهاتف القار من حيث التموقع الجغرافي للمشاركين واستعمال موارد التقييم المخصصة لهذه الخدمة.
4. إلزام بعدم المساس بمكونات شبكة عند تسويقها لهذا العرض.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة :

**كمال السعداوي** : رئيس

**محسن الجزيري** : نائب رئيس الهيئة

**حسين الجويني** : العضو القار

**حسين الحبوبى** : عضو

**هشام بسباس** : عضو

**والسيدة يمينة المثلوثي** : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

**كمال السعداوي**